



بيان صحفي صادر عن الأمانة العامة لإتحاد المصارف العربية

بمشاركة أكثر من 600 شخصية قيادية مصرفية ومالية وحضور معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية اتحاد المصارف العربية يعقد مؤتمره المصرفي العربي السنوي في القاهرة يومي 28 و 29/04/2025

في بيان صادر اليوم، أعلن إتحاد المصارف العربية بأنه سيعقد مؤتمره المصرفي العربي السنوي لعام 2025 في القاهرة، تحت رعاية محافظ البنك المركزي المصري معالي الأستاذ حسن عبد الله، وحضور معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور أحمد أبو الغيط، وبالتعاون مع البنك المركزي المصري، وإتحاد بنوك مصر، والإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، وذلك يومي 28 و 29 نيسان/أبريل 2025، تحت عنوان: "الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل الإقتصاد".

وأضاف البيان بأن المؤتمر المصرفي العربي السنوي للإتحاد يعقد مداوره منذ أكثر من 25 عاماً في معظم العواصم العربية حيث عقد عام 2024 في الدوحة – دولة قطر، وفي العام 2023، عقد في الرياض – المملكة العربية السعودية، وهو من المؤتمرات التي تحظى بمشاركة واسعة من قبل الدول العربية، لأهمية الموضوعات التي يطرحها على المستويين العربي والدولي.

وأوضح الأمين العام للإتحاد بأنه يحظى مؤتمر القاهرة لهذا العام، بحضور حاشد من قبل المؤسسات المالية العربية والدولية من 23 دولة عربية وأوروبية، حيث سيشترك في أعماله أكثر من 600 شخصية قيادية مصرفية ومالية، ومحافظو بنوك مركزية، ووزراء مال وإقتصاد، وممثلون عن القطاعين العام والخاص، للبحث في تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحفيز النمو الإقتصادي في عالمنا العربي، وذلك لإستكشاف نماذج شراكة مبتكرة توازن بين المصلحة العامة وربحية القطاع الخاص، ومعالجة التحديات الرئيسية التي تعيق التنفيذ الناجح لمشاريع الشراكة وتبادل المعرفة بين الحكومات والمؤسسات المصرفية والمالية العربية، كما أنه يكتسب أهمية خاصة في المشهد الجيوسياسي والإقتصادي الحالي، من خلال تعزيز الصمود، وتحقيق النمو طويل الأجل.

وسيناقش مؤتمر القاهرة الموضوعات والقضايا التالية:

- 1- دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل النمو الاقتصادي.
- 2- مساهمة الصيرفة الإسلامية في تمويل الإقتصاد والتنمية المستدامة.
- 3- آليات التمويل المبتكرة للشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- 4- دور البنوك الإنمائية متعدّدة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية في تمويل مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- 5- الإطار التنظيمي والسياسي لتفعيل الشراكات الفعّالة.

وختم بيان الإتحاد، أنّه سيعمل على الخروج بتوصيات عملية تبلور أهداف الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومساهمتها في تعزيز التنمية المستدامة – والتي سوف ترسل إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي - جامعة الدول العربية.

بيروت في 14 أبريل/نيسان 2025